الصباح الدولية
15
العدد 3688 - السنة الثالثة عشرة
الإثنين 16 شوال 1441 - الموافق 8 يونيو 2020
Monday 8 June 2020 - No.3688 - 13 th Year

ترحيب عربي ودولي بالمبادرة المصرية لحل الأزمة الليبية

مصر تجري مشاورات أوروبية لمنع تركيا من نقل مرتزقة إلى ليبيا

القاهرة - "وكالات": قالت مصادر خاصة إن مصر أجرت اتصالات ومشاورات مع دول أوروبية للضغط على تركيا من أجل وقف نقل الإرهابيين إلى ليبيا، وتوضيح تأثيرات ذلك على مصر والأمن القومي المصري والداخل الليبي.

وأكدت المصادر أن القاهرة تضغط للحصول على ضمانات خلال 48 ساعة لوقف إطلاق النار في ليبيا وتراجع الميليشيات المسلحة.

هذا وأجرى سامح شكري، وزير الخارجية المصري، اتصالات، أمس الأول، بسكرتير عام الأمم المتحدة انطونيو غوتيريش، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فقيه، فضلا عن وزراء خارجية الجزائر والمغرب وتونس والنيجر والسعودية والإمارات والأردن، حيث استعرض المبادرة السياسية الليبية التي تم إطلاقها صباح السبت من القاهرة تحت رعاية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وبحضور رئيس مجلس النواب عقيلة صالح وقائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر.

وتناول شكري بالشرح عناصر المبادرة، معربا عن حرص مصر على التنسيق مع الدول المعنية بالوضع على الساحة الليبية، مؤكدا أن مصر ستواصل البحث مع الدول الشقيقة والصديقة عن حل سياسي على ضوء المبادرة، وفي إطار الأهداف التي تم الاتفاق عليها في إطار عملية برلين، وصولا إلى تحقيق الاستقرار الكامل في ليبيا.

وأعلنت دول عربية وغربية، أمس الأول، ترحيبها بـ"إعلان القاهرة" الذي يتضمن مبادرة شاملة أعلنها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لحل الأزمة الليبية وإنهاء الصراع المسلح في هذا البلد.

وكان الرئيس المصري قد أعلن، أمس الأول، عن مبادرة سياسية مشتركة وشاملة لحل الصراع في ليبيا، وقال في مؤتمر صحفي مشترك مع قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح في القاهرة، إن "المبادرة تدعو إلى وقف إطلاق النار اعتبارا من الاثنين 8 يونيو".

وأوضح السيسي أن المبادرة تشدد على ضرورة "إلزام الجهات الأجنبية بإخراج المرتزقة وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها، بجانب استكمال مسار اللجنة العسكرية 5+5 في جنيف".

كما تهدف المبادرة إلى ضمان "تمثيل عادل لكافة أقاليم ليبيا الثلاث، في مجلس رئاسي ينتخبه الشعب تحت إشراف الأمم المتحدة، للمرة الأولى في تاريخ البلاد".

وعبرت الولايات المتحدة عن ترحيبها بالمبادرة المصرية التي تهدف إلى وقف إطلاق النار والمساعدة في إطلاق العملية السياسية.

وقالت السفارة الأميركية في ليبيا في بيان على تويتر: "نرحّب بجهود مصر وغيرها من الدول لدعم العودة إلى المفاوضات السياسية التي تقودها الأمم المتحدة وإعلان وقف إطلاق النار. وندعو جميع الأطراف للمشاركة بحسن نيّة لوقف القتال والعودة إلى المفاوضات السياسية التي تقودها الأمم المتحدة".

وأضافت أن الولايات المتحدة تراقب باهتمام ارتفاع أصوات سياسية في شرق ليبيا للتعبير عن نفسها. وتتطلع إلى رؤية هذه الأصوات تنخرط في حوار سياسي حقيقي على الصعيد الوطني فور استئناف مباحثات اللجنة المشتركة 5 + 5 التي استضافتها البعثة بشأن صيغ وقف إطلاق النار.

كذلك، رحبت روسيا بالمبادرة المصرية التي وصفتها بالهامة من أجل إنهاء الأزمة في ليبيا.

وقالت السفارة الروسية في القاهرة: "تقدمت مصر اليوم بالمبادرة الهامة لإنهاء الأزمة في ليبيا. نرحب بكل الجهود الرامية الى تسوية النزاع واستعادة السلام في كافة الأراضي الليبية".

ونقلت وكالة نوفوستي عن مصدر دبلوماسي روسي في موسكو قوله إن "مبادرة القاهرة تعد أساسا لبدء عملية سياسية جادة في ليبيا".

وأجرى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية جان إيف لودريان، السبت، مشاورات مع نظيره المصري سامح شكري، ليعبر له عن دعمه للمبادرة المصرية بشأن إنهاء الصراع في ليبيا.

وحسب بيان الخارجية الفرنسية، فقد هنأ لودريان شكري على الجهود التي بذلتها مصر بشأن الملف الليبي، ورحب بالنتائج التي تحققت اليوم والتي تهدف إلى الوقف الفوري للقتال واستئناف المفاوضات في إطار اللجنة العسكرية المشتركة 5+5.

كما أعرب عن دعمه لاستئناف العملية السياسية على هذا الأساس تحت إشراف الأمم المتحدة، في إطار المعايير المتفق عليها في مؤتمر برلين.

كما أكد على أهمية توحيد المؤسسات الليبية بما فيها الهيئات المالية وتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية، وأكد حرصه على المساهمة في تحقيق كل الأهداف في سياق الجهود التي تبذلها فرنسا من أجل الإعلان عن استئناف المفاوضات في إطار لجنة 5+5

وأشار في هذا السياق إلى أن الأولوية يجب أن تتمثل في الوقف الفوري للأعمال العدائية والتوصل في أسرع وقت ممكن لاتفاق لوقف إطلاق النار يقضي بمغادرة المرتزقة الأجانب للأراضي الليبية.

وأعلنت الإمارات أيضا تأييدها للجهود المصرية "الخيرة" الداعية إلى وقف فوري لإطلاق النار في ليبيا.

ثمنت وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية "المساعي المخلصة التي تقودها الدبلوماسية المصرية بحس عربي مسؤول وجهود مثابرة ومقدرة".

وأكدت الوزارة "وقوف دولة الإمارات مع كافة الجهود التي تسعى إلى الوقف الفوري للاقتتال في ليبيا، والعودة إلى المسار السياسي الذي تقوده الأمم المتحدة، بما يضمن سيادة ليبيا بعيدا عن التدخلات الخارجية كافة".

ودعت الجهات الليبية وعلى رأسها حكومة الوفاق والجيش الوطني الليبي، إلى "التجاوب الفوري مع هذه المبادرة حقنا للدماء، وتمهيدا لبناء دولة المؤسسات، وتفاديا لاستمرار الاقتتال بكل ما يحمله من أخطار تمد في عمر الصراع وتهدد الكيان الليبي العربي المستقل".

وأوضحت أن "المسار السياسي هو الخيار الوحيد المقبول للوصول إلى الاستقرار والازدهار المنشودين"، داعية الأشقاء الليبيين إلى تغليب المصلحة الوطنية المشتركة، والتجاوب مع المبادرة التي أطلقتها القاهرة.

ورحبت المملكة العربية السعودية بـ"جهود مصر" الهادفة إلى حل الأزمة الليبية، معربة عن تأييدها دعوة السيسي وقف إطلاق النار في ليبيا اعتبارا من الاثنين 8 يونيو الجاري.

وأعربت الرياض عن ترحيبها "بكافة الجهود الدولية الداعية إلى وقف القتال في ليبيا والعودة للمسار السياسي، على قاعدة المبادرات والقرارات الدولية ذات الصلة".

كما حثت جميع الأطراف الليبية، "وفي مقدمتها حكومة الوفاق والجيش الوطني الليبي، على تغليب المصلحة الوطنية والوقف الفوري لإطلاق النار، والبدء في مفاوضات سياسية عاجلة وشاملة برعاية الأمم المتحدة".

من جانبه، وصف وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، "إعلان القاهرة" بأنه "إنجاز مهم ومبادرة منسجمة مع المبادرات الدولية، يجب دعمها للتوصل لحل سياسي للأزمة الليبية".

وأعرب الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، عن "تثمينه للمبادرة لإيقاف القتال في ليبيا والتوصل إلى تسوية سياسية متكاملة للأزمة في البلاد".

وقال مصدر مسؤول بالأمانة العامة للجامعة، إن الأمين العام "يرحب بكافة الجهود - وبالذات العربية - الرامية إلى حقن الدماء بين الأشقاء الليبيين وتثبيت وقف شامل لإطلاق النار، داعيا إلى استكمال مفاوضات اللجنة العسكرية المشتركة التي ترعاها البعثة الأممية في ليبيا، واستئناف الحوار السياسي بين مختلف الأطياف والمكونات الليبية".

وجدد المصدر التأكيد على موقف الجامعة العربية المرتكز على "ضرورة الوصول إلى تسوية وطنية خالصة للأزمة الليبية، بعيدا عن كافة التدخلات العسكرية الخارجية في الصراع، وبالشكل الذي يحافظ على وحدة أراضي الدولة الليبية وسيادتها الإقليمية".

وأجرى وزير الخارجية المصري سلسلة من الاتصالات الهاتفية بسكرتير عام الأمم المتحدة انطونيو غوتيريش ورئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي موسى فقيه، فضلاً عن وزراء خارجية الجزائر والمغرب وتونس والنيجر والسعودية والإمارات والأردن، حيث استعرض المبادرة السياسية الليبية، مُعبراً عن حرص مصر على التنسيق مع الدول المعنية بالوضع على الساحة الليبي.

وأكد شكري أن مصر ستواصل البحث مع الدول الشقيقة والصديقة عن حل سياسي على ضوء المبادرة التي طرحت، وفي إطار الأهداف التي تم الاتفاق عليها في إطار عملية برلين، وصولا إلى تحقيق الإستقرار الكامل في ليبيا.

مشهد من عملية إطلاق المبادرة

وزير الصحة العراقي: التعايش مع الفيروس مستحيل

العراق: تكليف عبد الأمير رشيد يارالله برئاسة أركان الجيش

عبد الأمير رشيد يارالله

بغداد- "وكالات" أعلن وزير الدفاع العراقي، جمعة عناد، عن تكليف رئيس جديد لرئاسة أركان الجيش خلفا لعثمان الغانمي الذي أصبح وزيرا للداخلية.

وقال عناد، لوكالة الأنباء العراقية "واع"، أمس، إنه "تم تكليف الفريق الركن عبد الأمير رشيد يارالله برئاسة أركان الجيش".

كما أنه "تم تكليف الفريق الركن عبد الأمير الشمري نائبا لقائد العمليات المشتركة".

إلى ذلك أكد انه "تم الاتفاق مع القائد العام للقوات المسلحة ومن المرجح أن يتم الإعلان عنه رسميا اليوم او يوم غد".

وأصدر رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة، مصطفى الكاظمي، أمرا بتكليف اللواء الركن قاسم المحمدي قائدا للقوات البرية.

ومرر البرلمان العراقي، أمس الأول، بقية التشكيلة الحكومية للكاظمي، وأدى الوزراء الجدد اليمين الدستورية.

كما قال الكاظمي إن "البرلمان وافق على استكمال التشكيلة الحكومية التي قدمناها".

ووافق البرلمان على فؤاد حسين وزيرا للخارجية، وعلي إحسان عبد الجبار الشمري وزيرا للنفط، وعلى محمد صالح وزيراً للزراعة وسالار حسين وزيرا للعدل.

إلى ذلك، صوت مجلس النواب على تخويل رئيس مجلس الوزراء باستحداث وزارة دولة يكون وزيرها للمكون التركماني، من أجل تشجيع المكونات والمشاركة في بناء الدولة.

من جانب آخر كشف وزير الصحة والبيئة العراقي، حسن التميمي، أمس، عن صعوبة التعايش مع فيروس كورونا المستجد، خصوصا بعد تزايد أعداد الإصابات بسبب ضعف الوعي الصحي.

وقال التميمي في تصريح صحافي، إن "الحرب ضد الفيروس خطيرة، لأننا لا نعرف مصدره ومتى ينتهي؟"، منبها إلى أن "عدد الإصابات زادت أيضا بشكل ملحوظ في الأونة الأخيرة، إذ نعيش أزمة وحربا قاسية مع مرض لا يعرف الرحمة..".

هذا وأوضح التميمي أن "التعايش مع الفيروس مستحيل ولا ينفع، وخطورة الوباء تكمن مع ارتفاع أعداد الإصابات المستمر"، مشيرا إلى أن "وزارة الصحة هيأت مستشفيات، ومراكز للحجر، ومختبرات قادرة على مواجهة هذه الموجة من الجائحة..."، مؤكدا "لم نصل إلى المرحلة الحرجة".

كما أضاف أن "دائرة التوعية في الوزارة طرحت الإرشادات الوقائية اللازمة، ومنها ارتداء الكمامة طيلة التواجد خارج المنزل أو عند الاختلاط، والاستمرار بغسل وتعقيم الأيدي مع لبس كفوف الوقاية، وضرورة عدم ملامسة أصابع الكف للأنف والفم والعين، فضلا عن اعتماد التباعد الاجتماعي في كل فعاليات الحياة اليومية حفاظا على الصحة العامة".

وأردف أن "الحظر الصحي مسؤولية الأجهزة الأمنية"، متمنيا أن "يكون هناك حظر صحي شامل بتعاون المواطنين مع الجهات الصحية، والتزامهم بالتعليمات الوقائية لأنه سيقلل من أعداد الإصابات".

كما أكد أن "تزايد أعداد الإصابات في العراق يعود لتطور القدرات التشخيصية لمؤسسات الوزارة من خلال زيادة أعداد المختبرات المختصة، والفحوصات اليومية، وحملات المسح الميداني".

إلى ذلك، أعلنت وزارة الصحة أمس الأول، تسجيل 1252 إصابة جديدة بفيروس كورونا، في عموم البلاد، و33 حالة وفاة ناجمة عن الفيروس التاجي.

فيما بلغ مجموع الإصابات 11098، ومجموع حالات الشفاء: 4904، فيما وصل عدد الحالات الحرجة في العناية المركزة إلى 60، ومجموع الوفيات: 318.

مقتل 12 مقاتلاً موالياً لإيران جراء غارات على شرق سوريا

بيروت- "وكالات": قتل 12 مقاتلا مواليا لإيران على الأقل جراء غارات شنّتها طائرات مجهولة الهويّة على أحد مواقعهم في شرق سوريا، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الانسان أمس.

ذكر المرصد أنّ "ثماني غارات استهدفت قبل منتصف ليل أمس الأول مقرا لقوات موالية لإيران في ريف دير الزور الشرقي، ما أدى إلى مصرع 12 مقاتلا عراقيا وأفغانيا، وتدمير آليات وذخائر".

لم يتمكن المرصد من تحديد هوية الطائرات التي شنت الغارات، إلا أن مديره رامي عبد الرحمن رجّح لوكالة فرانس برس أن تكون اسرائيل مسؤولة عن تنفيذ الغارات.

ونادرا ما تؤكد إسرائيل تنفيذها غارات في سوريا، إلا أنها تكرر أنها تواصل تصديها لما تصفه محاولات إيران الرامية إلى ترسيخ وجودها العسكري في سوريا وإرسال أسلحة متطورة إلى حزب الله اللبناني.تعتبر أن الوجود الإيراني، دعما لنظام الرئيس بشار الأسد، يشكل تهديدا لها، متعهدة بمواصلة عملياتها حتى "رحيل" إيران منها.

وتكرّر في الآونة الأخيرة استهداف مواقع عسكرية تابعة للقوات الإيرانية والمجموعات الموالية لها خصوصا في منطقة دير الزور.

وتنتشر قوات إيرانية وأخرى عراقية ومجموعات موالية داعمة لدمشق في منطقة واسعة في ريف دير الزور الشرقي خصوصا بين مدينتي البوكمال الحدودية والميادين.

وبحسب المرصد، جاءت الغارات ليلاً بعد استقدام مقاتلين أفغان تعزيزات عسكرية من قرية قرب الحدود العراقية إلى مركز تجمّع ضخم للقوات الإيرانية قرب الميادين.

وتسبّبت ضربات مماثلة في 31 مايو بمقتل خمسة مقاتلين غير سوريين موالين لإيران في بادية البوكمال، بحسب المرصد. وفي 17 مايو، أسفرت ضربات جوية عن مقتل سبعة مقاتلين موالين لإيران، وفق المرصد، بعد أيام من استقدامهم تعزيزات عسكرية.وتشهد سوريا نزاعا داميا منذ العام 2011، تسبّب بمقتل أكثر من 380 ألف شخص وألحق دمارا هائلا بالبنى التحتية والقطاعات المنتجة وأدى إلى نزوح وتشريد ملايين السكان داخل البلاد وخارجها.

عودة الهدوء للعاصمة اللبنانية .. والرئيس يدين أحداث العنف

عاد "الهدوء الحذر" إلى العاصمة بيروت، وذلك بعد مواجهات عنيفة وإطلاق نار في عدد من أحيائها على خلفية تعرض أنصار حزب الله وحركة أمل لرموز دينية، وانتشار مقاطع لذلك على وسائل التواصل الاجتماعي، ما أدى إلى اشتباكات وتوترات في أرجاء العاصمة.

وأدت التوترات إلى إقفال معظم الطرقات شمالي وجنوبي العاصمة اللبنانية بيروت، إضافة إلى توترات واحتجاجات في مدينة طرابلس شمال لبنان.

وصدر عن معظم القيادات السياسية دعوات للتهدئة ودحر الفتنة، بحسب ما ذكر شاهد عيان في بيروت.

وتأتي هذه التطورات في أعقاب تظاهرة شهدها وسط بيروت تخللها رفع لشعار نزع سلاح حزب الله وتطبيق القرار 1559 الدولي من قبل بعض المتظاهرين، مما أدى إلى استفزاز أنصار حزب الله وحركة أمل الذين تجمعوا على مداخل الساحة، الأمر الذي دفع الجيش والأجهزة الأمنية إلى تشديد إجراءاته والفصل بين الشارعين.

من جانبه دان الرئيس اللبناني ميشال عون أي تعرض للرموز الدينية لأي مكوّن من مكونات العائلة اللبنانية وما تبع ذلك من أعمال عنف وردود فعل حصلت في مناطق لبنانية عدة ليل أمس.

وقال عون: "إن كلمات الإدانة مهما كانت قوية في شجبها وإدانتها لما حصل لا تكفي، لا سيما وأن التعرض لأي رمز ديني لأي طائفة لبنانية هو تعرض للعائلة اللبنانية بأسرها، ذلك أن مناعتنا الوطنية نستمدها من بعضنا البعض، وقوتنا كانت وتبقى وستظل في وحدتنا الوطنية أيا كانت اختلافاتنا السياسية".

وأضاف عون: "أتوجه إلى ضمير كل مسؤول سياسي أو روحي، وإلى الحكماء من اللبنانيين الذين عايشوا أحداث العامين 1975-1976 التي ما زالت ماثلة أمامنا، القيام بما يتوجب عليهم، كل من موقعه، من أجل وأد أي شكل من أشكال الفتنة الناجمة عن المساس بمقدسات بعضنا البعض الدينية والروحية والمعنوية، والتي من شأنها، إن استعرت، أن تقوّض الهيكل علينا جميعا في الوقت الذي نحن بأمسّ الحاجة إلى أن نضع اختلافاتنا السياسية جانبا ونسارع إلى العمل معا من أجل استنهاض وطننا من عمق الأزمات المتتالية عليه، خصوصا بعدما ملأت أصوات اللبنانيين الشرفاء الساحات، مطالبة بعيش كريم لائق لجميع أبناء الوطن الواحد".

وختم الرئيس اللبناني بالقول: "ليكن ما جرى جرس إنذار للجميع لكي يعوا أنه ليس بالتعرض لمقدسات بعضنا البعض تحقق أي مطلب مهما كان محقا، وليس بالشتائم نحقق عيشا كريما، وليس بالاعتداء على العسكريين والتعرض للمتاجر والمؤسسات نصل إلى أهدافنا، لأن أي انتكاسة أمنية إن حدثت لا سمح الله، لن تكون لمصلحة أي كان، فلا نصرة لأحد منا على الآخر بالقوة أو العنف وما الخاسر في ذلك إلا خيرة شبابنا وهم مستقبلنا وحقهم علينا أن نمنحهم الدفع قدما للحياة الكريمة، لا إلى التقاتل وسفك دمائهم من خلال أزدراء مقدسات وقيم بعضنا البعض".

من احتجاج بيروت